الأمم المتحدة

TD/505

Distr.: General
18 July 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الرابعة عشرة

نيروبي

١٧-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦

الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً خلال الأونكتاد الرابع عشر

نحن، وزراء أقل البلدان نمواً،

وقد اجتمعنا في نيروبي، في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٦، على هامش الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر)، التي عقدت في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦،

وإذ نشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا، كوسيلة لتمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التي ترمي، في جملة أمور، إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام ٢٠٣٠،

وإذ نشير إلى إعلان اسطنبول، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)، اللذين يتمثل هدفهما الرئيسي في التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والسماح بالخروج من قائمة أقل البلدان نمواً،

وإذ نعيد تأكيد الإعلان السياسي المتعلق باستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول المعتمد في أنطاليا، تركيا، في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦،

وإذ نرحب بالتقدم الذي أحرزه العديد من أقل البلدان نمواً في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول،

وإذ نشدد على ضرورة معالجة أزمة الديون، والتهرب الضريبي وتجنب تعبئة الموارد المحلية، ومعالجة الاتجاه السائد المتعلق بانخفاض أسعار السلع الأساسية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

GE.16-12318(A)

1612318

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ نشدد على أن التحويل الهيكلي لاقتصادات أقل البلدان نمواً وتطوير قدراتها الإنتاجية يكتسي أهمية حاسمة لتمكينها من الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً،

وإذ نشدد كذلك على أهمية قيام العديد من أقل البلدان نمواً بالحد من اعتمادها على السلع الأساسية والتعرض للصدمات الخارجية، وبخاصة في ظل تقلب أسعار السلع الأساسية في الآونة الأخيرة،

وإذ نؤكد من جديد المهام والولايات الأساسية للأونكتاد في إطار دعائم عمله الثلاث – وهي على وجه التحديد بناء توافق الآراء الحكومي الدولي، والبحوث وتحليل السياسات، والتعاون التقني– بغية النهوض بالمصالح التجارية والإنمائية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً،

نعتمد الإعلان التالي:

١- نرحب بالتطورات الإيجابية التي شهدتها بلداننا في الآونة الأخيرة. وعموماً، لقد تمكنت مجموعة أقل البلدان نمواً من تحقيق نمو سنوي بلغ متوسطه ٥ في المائة تقريباً، في ظل مناخ اقتصادي عالمي صعب. وارتفع تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وباتت معدلات الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان تتجاوز نسبة الـ ٢٥ في المائة الضرورية للحفاظ على النمو الطويل الأجل. وأحرزت العديد من أقل البلدان نمواً تقدماً في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بسبل منها تعميمه في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

٢- ويسرنا كذلك ملاحظة التقدم المحرز في العديد من بلداننا نحو الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً. فمنذ الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ٢٠١٢، خرج بلد واحد من قائمة أقل البلدان نمواً (ساموا في عام ٢٠١٤)، وحُددت ثلاثة بلدان للخروج، ووجد أن هناك سبعة بلدان مؤهلة بصورة أولية للخروج من هذه القائمة.

٣- ومع ذلك، نشعر بالقلق لأن التنمية الاجتماعية – الاقتصادية ما تزال متفاوتة داخل بلداننا وفيما بينها، وكذلك بين بلداننا والعالم المتقدم أو البلدان النامية الأخرى. وهناك العديد من التحديات التي تواجه هذا التقدم وتعوق تحويله إلى نمو واسع القاعدة وشامل للجميع ومستدام. ولذلك، ثمة حاجة إلى توجيه جهود جديدة ومكثفة من جانب أقل البلدان نمواً وشركائنا في التنمية من أجل التغلب على هذه التحديات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

٤- ويشكل التحول الهيكلي إحدى السمات الرئيسية لاقتصاد يتحرك على مسار التنمية المستدامة. وتحويل الموارد الإنتاجية من أنشطة متدنية الإنتاجية إلى أنشطة أعلى إنتاجية من شأنه أن يمكن من تحديث البلدان وتحسين قدرتها على التكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة باستمرار. والتقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي أحرزته أقل البلدان نمواً في الماضي لم تواكبه تغييرات هيكلية عميقة، ولذلك فإن من الأهمية بمكان أن تشهد اقتصاداتنا تحولات أساسية.

٥- ومن أجل تحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي، يجب على أقل البلدان نمواً بناء قدرات إنتاجية. فالقدرات الإنتاجية، ومهارات إقامة المشاريع والروابط الإنتاجية، التي تشكل العمود الفقري لأي اقتصاد، يجب تطويرها لكفالة تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وسيتطلب ذلك قيام أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية بتعزيز تراكم رأس المال وتحقيق التقدم التكنولوجي عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري والهياكل الأساسية، وتعزيز المؤسسات وتحسين النظم المالية.

٦- إن أحد العناصر الحيوية من جهودنا الرامية إلى بناء القدرات الإنتاجية وإجراء التغيير الهيكلي هو تعزيز التنمية الريفية. فالغالبية العظمى من السكان يعيشون في المناطق الريفية، التي غالباً ما تكون الأشد فقراً وأقل تنمية في بلداننا. وبالتالي، فإن تحويل الاقتصادات الريفية عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية، وتطوير أنشطة غير زراعية قابلة للاستمرار، مع تحقيق أقصى قدر من التآزر بينهما من خلال زيادة فرص الوصول إلى التكنولوجيا والتمويل، هو أمر حيوي من أجل القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة.

٧- ونؤكد مجدداً الدور الرئيسي للتجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، عندما تدعمها سياسات ملائمة، وهياكل أساسية كافية، ونقل للتكنولوجيا، وقوة عاملة متعلمة ومدربة.

٨- والنفاذ إلى الأسواق أمر ضروري لبلداننا من أجل زيادة الصادرات وتنويعها وتحقيق غاية هدف التنمية المستدامة المتمثلة في مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من قيام الشركاء في التنمية بالتخفيض التدريجي للحواجز التي تعوق النفاذ إلى أسواقهم على مر السنين، وذلك من خلال عقد جولات تجارية متتالية ومنح أفضليات على أساس فردي، ما تزال هناك عدة فرص لتحسين شروط النفاذ إلى الأسواق. وتواجه صادرات أقل البلدان نمواً تحديات كبيرة بسبب المعايير واللوائح التنظيمية بشكل خاص، وينبغي للشركاء في التنمية مساعدة أقل البلدان نمواً في تطوير القدرات اللازمة لتلبيتها. وتحسين شروط النفاذ إلى الأسواق من شأنه أيضاً دعم مشاركة أقل البلدان نمواً وترقيتها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وينبغي التنفيذ الكامل لوصول جميع منتجات أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان المتقدمة والبلدان النامية من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تمشياً مع القرارات الصادرة مؤخراً عن منظمة التجارة العالمية والقرارات الوزارية بشأن قواعد المنشأ التفضيلية لصالح أقل البلدان نمواً المتفق عليها في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٥.

٩- ونسلم بأن التجارة في الخدمات تنطوي على إمكانات كبيرة لدعم النمو والتنمية في بلداننا. وفي واقع الأمر، فإن الأداء الاقتصادي لثلاثة من البلدان الأربعة التي خرجت من قائمة أقل البلدان نمواً يعتمد في الأساس أو يدعمه قطاع الخدمات. وفي سبيل تحقيق الاستفادة من إمكانات التجارة في الخدمات، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تنفيذ القرار الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الصادر عام ٢٠١٥ بشأن تنفيذ المعاملة التفضيلية لصالح الخدمات وموردي الخدمات من أقل البلدان نمواً وزيادة مشاركة هذه البلدان في تجارة الخدمات.

١٠- وتوفر سلاسل القيمة العالمية فرصاً للبلدان لتنويع وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الدخول في شرائح محددة من القطاعات بدلاً من بناء صناعات بأكملها. ونحن ندرك الدور التكميلي للواردات - بالإضافة إلى أهمية تطوير القطاع الخاص واتساق السياسات التجارية والاستثمارية - في الانضمام إلى سلاسل القيمة. وينبغي أيضاً تصميم تدابير الدعم الدولي بهدف توفير المساعدة القصوى لأقل البلدان نمواً في الاستفادة من سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

١١- ونرحب بتمويل مبادرات المعونة من أجل التجارة بغية معالجة الاختناقات من جانب العرض وتطوير الهياكل الأساسية في بلداننا. بيد أننا نلاحظ بقلق أن الالتزامات الأخيرة المتعلقة بتيسير التجارة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً قد تراجعت.

١٢- ونرحب بتمديد الإطار المتكامل المعزز ليدخل المرحلة الثانية، وبالنظر إلى أن الإطار يُنفذ الإصلاحات المتفق على ضرورة إجرائها كشرط لاستمراره، نحث الأعضاء على المساهمة في تحديد الموارد في الوقت المناسب من أجل تنفيذه بشكل فعال وتجنباً لأي تعطيل للإطار في الفترة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٣.

١٣- وفي الوقت الراهن، تضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها أربعة وثلاثين بلداً من أقل البلدان نمواً، وهناك ثمانية بلدان تجري مفاوضات من أجل انضمامها إلى المنظمة. بيد أن عملية الانضمام تتطلب الكثير من الموارد، ومن المهم للغاية أن تحصل أقل البلدان نمواً التي هي بصدد الانضمام إلى المنظمة على المساعدة المالية والتقنية اللازمة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وعليه، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة وتعزيز دعمه لتيسير انضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية.

١٤- ونسلم بالدور الحيوي الذي يؤديه الاستثمار في تطوير اقتصاداتنا، ويسرنا أن نلاحظ زيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في السنوات الأخيرة، مع أن أقل البلدان نمواً لم تشهد جميعها مثل هذه الزيادات. ومعظم الاستثمار المتجهة إلى أقل البلدان نمواً تستهدف قطاع الصناعات الاستخراجية، ويجب بذل جهود لضمان توجيه الاستثمار إلى القطاعات الاستراتيجية وذات الأولوية التي تعزز التحول الاقتصادي الهيكلي والتنمية المستدامة. ويلزم اتخاذ إجراءات من جانب أقل البلدان نمواً لزيادة الاستثمارات العامة وحفز الاستثمار الخاص، ومن جانب المجتمع الدولي لتعزيز الروابط بين الشركات المحلية والأجنبية.

١٥- وندرك أيضاً الدور الفعلي أو المحتمل لتحويلات العاملين في المهجر كمصدر لتمويل التنمية. وتمثل هذه التحويلات، في العديد من أقل البلدان نمواً، حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي وتساهم في النمو الاقتصادي وتنمية القدرات الإنتاجية. والأهم من ذلك، أنها تؤثر تأثيراً مباشراً على مستوى الاقتصاد الجزئي من خلال زيادة دخل الأسر المعيشية والحد من الفقر. وعليه، ينبغي لأقل البلدان نمواً والشركاء في التنمية اتخاذ المزيد من الخطوات لخفض تكاليف معاملات التحويلات وتيسير تدفقها.

١٦- ونشدد على أهمية تلقي المساعدة الإنمائية الرسمية على أساس يمكن التنبؤ به مع تعهدات طويلة الأجل. ويلزم تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لسد الفجوة في تمويل الاحتياجات الإنمائية التي لا يمكن تلبيتها من مصادر خارجية أخرى مثل الاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات المالية. ولذلك، فهي ضرورية لجهودنا الرامية إلى بناء القدرات الإنتاجية وتشجيع التحول الهيكلي لاقتصاداتنا. ولهذا السبب، من المهم وفاء المجتمع الدولي بالتزامه بتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخصيص ما نسبته ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً، وزيادة المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً من حيث الكم (٠,٢/٠,١٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي) والنوعية، لكي يكفل تلبية الاحتياجات والاستفادة من المعونة بأفضل طريقة ممكنة.

١٧- ونلاحظ بقلق عبء الديون الواقع على العديد من أقل البلدان نمواً وأثر ارتفاع مستويات الديون وانخفاض أسعار السلع الأساسية على خدمة الدين. وتُعد القدرة على تحمل الديون أمراً حيوياً للتنمية على الأمد الطويل، وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تسعى جاهدة إلى تحسين ممارسات إدارة الديون، بينما ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى إتاحة أكبر قدر من سبل الوصول إلى تخفيف عبء الديون.

١٨- وهناك العديد من أقل البلدان نمواً التي ما تزال تعتمد اعتماداً شديداً على تصدير بضع سلع أساسية. والاعتماد على السلع الأساسية يجعل البلدان عرضة لتقلبات أسعار هذه السلع والصدمات الاقتصادية الخارجية، الأمر الذي يؤكد أهمية إجراء التحول الهيكلي. ولذلك، فإن السعي إلى تحقيق التنويع وتحقيق القيمة المضافة يُعد من الأولويات الرئيسية ونحن نمضي قدماً في جهودنا الإنمائية. وعليه، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم إضافي لبناء القدرة على التكيف وتنويع اقتصاداتنا. كما نحث المجتمع الدولي على تطوير سبل أفضل للتخفيف من أثر تقلب أسعار السلع الأساسية، ولا سيما - على سبيل المثال لا الحصر - التعامل مع الآثار الضارة لتقلب الأسعار على الأمن الغذائي.

١٩- ونشيد بالتحسن الذي طرأ مؤخراً على مجالي التعليم والصحة، بما في ذلك ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية وانخفاض معدلات وفيات الأطفال. وفي الوقت نفسه، ندرك التحديات الكثيرة التي ما تزال ماثلة أمام تعزيز مهارات ورفاه النساء والرجال والأطفال من أجل تحقيق التنمية الشاملة والأساسية - الاقتصادية والبشرية والاجتماعية. ولن يضمن ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم والصحة فحسب، بل يسهم أيضاً في بلوغ الأهداف الأخرى لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٠- ونشدد على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج الاقتصادية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع. فتمكين المرأة له دور إيجابي وتأثير كبير في التنمية. وقد أُحرز تقدم في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي وزيادة التمثيل

السياسي للمرأة في العديد من أقل البلدان نمواً، ولكن ينبغي بذل المزيد من الجهود في بلداننا من أجل تحقيق المساواة في وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢١- ونرحب باتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي اعتمد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ولا سيما الالتزام بالحد من الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية إلى ما دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي. فأقل البلدان نمواً، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة والدول الساحلية المنخفضة، فضلاً عن البلدان الجبلية، تتأثر تأثراً شديداً بالآثار الضارة لتغير المناخ، التي تنطوي على عواقب وخيمة على جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، نحث المجتمع الدولي على تصديق وتنفيذ الاتفاق وتقديم الدعم المالي والتكنولوجي إلى أقل البلدان نمواً ليتسنى لها مواجهة التحديات المتصلة بتغير المناخ.

٢٢- ومن الضروري للتنمية المستدامة تحقيق السلام والأمن والاستقرار. ولذلك، فمن الأهمية بمكان اتخاذ جهود وطنية وإقليمية ودولية لدعم أقل البلدان نمواً التي هي في حالة نزاع والبلدان الخارجة من نزاع. وينبغي لهذه الجهود أن تركز على بناء قدرة على التكيف تستند إلى هياكل أساسية اقتصادية ومؤسسات اجتماعية قوية وحوكمة رشيدة.

٢٣- ولمواجهة هذه التحديات وتعزيز التنمية المستدامة لاقتصاداتنا، نعقد العزم على ما يلي:

٢٣-١ الوفاء بالتزاماتنا بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلاً عن الاتفاقات الإنمائية الدولية الأخرى ذات الصلة في حدود قدراتنا؛

٢٣-٢ بذل جهود جديدة ومكثفة من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز التحول الهيكلي؛

٢٣-٣ تحمل المسؤولية عن كفالة أن تكون تجارة بلداننا واستراتيجياتها ذات الصلة المتعلقة بالتنمية متسقة ومدمجة في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية العامة؛

٢٣-٤ السعي إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات.

٢٤- ونحث شركاءنا التجاريين والشركاء في التنمية على القيام بما يلي:

٢٤-١ دعم جهود الأونكتاد الرامية إلى تعزيز نظام تجاري دولي يتسم بالإنصاف والشمول والعدالة والشفافية وإمكانية التنبؤ به؛

٢٤-٢ تأييد الدعوة إلى تعزيز دور الأونكتاد في إصلاح الهيكل المالي والضريبي الدولي، فضلاً عن قواعد الاستثمار الدولي؛

٢٤-٣ مواصلة وتعزيز دعم أقل البلدان نمواً من أجل بلوغ أهداف برنامج عمل إسطنبول وأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن الأهداف الإنمائية الأخرى ذات الصلة؛

٢٤-٤ تنفيذ النتائج والمقررات الصادرة في بالي، إندونيسيا، ونيروبي عن المؤتمرين الوزاريين التاسع والعاشر لمنظمة التجارة العالمية، ومعالجة شواغل وطلبات أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالحد بشكل كبير من الدعم المحلي الممنوح لمحصول للقطن، بهدف وضع حد لهذا الدعم؛

٢٤-٥ تحسين شروط نفاذ صادرات بلداننا إلى الأسواق، بما في ذلك عن طريق كفالة الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص، وتطبيق المعاملة الخاصة والتفاضلية الممنوحة لأقل البلدان نمواً، وتيسير التجارة في الخدمات؛

٢٤-٦ تعزيز نقل التكنولوجيا والدراية الفنية من خلال توثيق الروابط بين الشركات في أقل البلدان نمواً والشركات الأجنبية وتنفيذ المادة ٦٦-٢ من اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وذلك بتقديم الحوافز لمشاريعها من أجل نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً؛

٢٤-٧ زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المستويات المتفق عليها في خطة عمل أديس أبابا من أجل تحفيز بناء القدرات الإنتاجية عن طريق معالجة القيود في جانب العرض والثغرات المتعلقة بالبنية التحتية في أقل البلدان نمواً والوفاء بأهداف المعونة المتفق عليها دولياً؛

٢٤-٨ توفير الدعم الكافي لأقل البلدان نمواً التي هي في طور الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً وفي مرحلة ما بعد الخروج، لكفالة أن يكون الانتقال إلى مرحلة الخروج سلساً قدر الإمكان. ويُعد دعم الانتقال السلس والمستدام خلال عملية الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً وما بعدها أمراً حاسماً لضمان خروج لا رجعة فيه وراسخ وتحقيقه بطريقة مستدامة. ومن المهم النظر في المؤشرات الخاصة بأقل البلدان نمواً كجزء من معيار المساعدة الإنمائية الرسمية، تمشياً مع موضوع استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول: "الشراكة من أجل التغيير في أقل البلدان نموا"، لأن التحولات الكبرى خلال الفترة حتى عام ٢٠٣٠ يجب أن تجري داخل أقل البلدان نمواً.

وزيادة المساهمات في صندوق الأونكتاد الاستئماني لأقل البلدان نمواً من أجل توسيع أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في هذه البلدان.

٢٥- وندعو الأونكتاد إلى ما يلي:

٢٥-١ إعادة تنشيط وتعزيز آلياته الحكومية الدولية من خلال بناء توافق في الآراء بشأن السياسات التي تجعل مصالح أقل البلدان نمواً في المقدمة، وضمان مواجهة تحديات التجارة والتنمية باتساق وكفاءة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ندعو أعضاء الأونكتاد إلى الشروع في مناقشات حكومية دولية بشأن التهرب الضريبي ونقل التكنولوجيا بغية التوصل إلى نتائج متعددة الأطراف بشأن هذه المسائل؛

٢٥-٢ مواصلة دعمه الكامل لأقل البلدان نمواً في بلوغ أهداف برنامج عمل اسطنبول وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام ٢٠٣٠؛

٢٥-٣ الاضطلاع بالعمل التحليلي والتعاون التقني من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى بناء القدرات الإنتاجية، وتنويع اقتصاداتها وإجراء التحول الهيكلي؛

٢٥-٤ مساعدة أقل البلدان نمواً على الاستفادة الكاملة من التجارة والاستثمار وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تعظيم أثرها على التنمية في بلداننا؛

٢٥-٥ الإسهام، بدعم من الدول الأعضاء، في جعل الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً مستداماً وسلساً وفعالاً، وبخاصة عن طريق تكثيف وتعزيز العمل التحليلي والتقني بشأن الخروج و "الانتقال السلس".

٢٦- نعرب عن خالص تقديرنا وامتناننا لكينيا حكومة وشعباً على حسن الضيافة وعلى الدعم المالي السخي والترتيبات الجيدة التي اتخذتها لتنظيم الأونكتاد الرابع عشر.

٢٧- كما نعرب عن تقديرنا للأونكتاد وأمينه العام، السيد موخيسا كيتويي، على الدعم المتواصل للتنمية في بلداننا.